أثر الحكم الجديد على البنية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

لا يمكن تحميل حركة حماس وحدها وإدارتها لشؤون الحكم في قطاع غزة وبصورة مطلقة بعد منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ المسؤولية المباشرة وراء تدهور معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مستوى المعيشة وازدياد معدلات الفقر والبطالة بصورة غير مسبوقة،فقد كان للحصار الذي فرض على قطاع غزة وبصورة مشددة بعد حزيران / يونيو٢٠٠٧ ، دوراً هاماً وبارزاً في إفراز النتائج الخاصة به ، حيث ارتفعت معدلات الفقر إلى ٨٠٪ من عدد الأهالي، وأصبحت النسبة المذكورة تحصل على مساعدات إغاثية وإنسانية وبصورة منتظمة من وكالة الغوث «الأونروا» وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية ،كما أن ٤٠٪ من المواطنين أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر الشديد ووصلت نسبة البطالة إلى ٣٧٪من حجم القوى العاملة ، كما ارتفعت معدلات الإعالة من ١-٥ قبل عام ٢٠٠٦ وإلى ١/ ٨ بعد الحصار المشدد في منتصف حزيران / ٢٠٠٧[1] .

وقد كان من نتائج الحصار إغلاق حوالي ٤٠٠٠ مصنع لم يبق منها سوى ١٥٠ تعمل بطاقة إنتاجية لا تتجاوز الربع بسبب نقص المواد الخام والمستلزمات

(١) راجع تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٠٨ عن حالة الفقر في قطاع غزة حيث صنَّف الأسرة المكونة من ٥ أفراد والتي تحصل على دخل شهري أقل من ٢٢٢٥ شيكل بأنها تعيش تحت خط الفقر العام أمام التي تعيش على دخل شهري أقل من ١٦٥٠ شيكل شهرياً بأنها تعيش تحت خط الفقر الشديد.

الضرورية لعملية الإنتاج، كما توقفت بصورة تامة أعمال المنشآت والمباني والأرصفة والبنية التحتية جراء عدم إدخال الأسمنت والحديد والحصمة وغيرها من المواد اللازمة لعملية البناء . وقد تعمقت هذه الأزمة جراء العدوان الوحشي والذي استمر ٢٣ يومًا مارسته قوات الاحتلال ضد المواطنين والبنية التحتية في قطاع غزة ، بين نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ ، تحت عنوان عملية « الرصاص المصبوب ».

حيث أدى العدوان إلى الحاجة الماسة لإعادة بناء وإعمار - بصورة جزئية أو كلية - أكثر من ٤٠ ألف منشأة ما بين منزل، ووزارة، ومقر شرطة ، ومسجد ، ومدرسة، ومستشفى ، ومرفق عام ، حيث ما زال هناك ٥٠٠ أسرة يعيشون بالعراء وداخل الخيام المنفذة من الهيئات الدولية كالصليب الأحمر واليونسيف والأونروا بانتظار عملية إعادة الاعمار والتي مازالت مجمدة بسبب استمرارية الحصار وعدم جدية المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لفك الحصار والسماح بإدخال المواد الخام هذا رغم المؤتمرات الدولية التي عقدت وأبرزها مؤتمر شرم الشيخ في نهاية شباط/ فبراير٢٠٠٩ والذي خصص ٤ مليار دولار لإعادة إعمار القطاع لم يصل منهم دولار واحداً إلى الآن في إطار تبرير ذلك بالانقسام والخلافات الفلسطينية وعدم رغبة أي طرف في إعطاء الشرعية للطرف الآخر، الأمر الذي أبقت هذه المسألة الإنسانية والحيوية والضرورية في إطار الأزمة ، ودون التفعيل [١].

يشار هنا إلى أن إسرائيل كانت قد ألغت الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة حيث تكدست أطنان من البضائع في الموانئ الإسرائيلية ، وقد أدى ذلك إلى خسائر كبيرة لرجال الأعمال والقطاع الخاص . كما تم إعلان قطاع غزة ككيان معادٍ في ٢٠٠٧/٩/١٩ من قبل الحكومة الإسرائيلية ، بما يترتب على ذلك من عدم تحمل

(١) الصوراني، غازي – المرجع السابق .

إسرائيل لأية تبعات اقتصادية ومعيشية للمواطنين الفلسطينيين ، وبطبيعة الحال فإن هذا الإعلان (كيان معادٍ) لا يستطيع أن يلغي المسؤولية القانونية الدولية على دولة الاحتلال تجاه التسبب في أية مضاعفات أو أزمات إنسانية في القطاع ، خاصة وأن إعادة الانتشار أو الانسحاب أحادي الجانب الذي تم في آب/ أغسطس ٢٠٠٥ لم يلغ مسؤولية إسرائيل القانونية على القطاع بحكم نصوص اتفاقية جنيف الرابعة ، خاصة وأن الاحتلال قد انسحب من التجمعات السكانية في داخل القطاع وإن أبقى السيطرة الأمنية له على الحدود وعبر التحكم بالمخارج والمداخل ،محولاً القطاع إلى سجن كبير محكم السيطرة عليه وتحت مرمى الاستهداف العسكري المستمر لإسرائيل ، كما أثبت العدوان الأخير على القطاع.

إذن كان للحصار دور بارز في مضاعفة الأزمة الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة ، حيث توفى مئات من المرضى جراء التأخر في تحويلاتهم الطبية للخارج وحرم مئات الطلبة من الالتحاق بمقاعدهم الدراسية في الجامعات خارج القطاع،كما تم تعميق عملية الانقسام الجغرافي عدا السياسي مع الضفة الغربية .

كل ذلك بسبب شروط «الرباعية» غير العادلة التي فرضت على الحكومة الفلسطينية العاشرة وعلى حكومة الوحدة الوطنية فيما بعد على أثر توقيع «اتفاق مكة» والتي اشترطت قيام الحكومة الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل وإدانة العنف والاعتراف بالاتفاقات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل، حيث تم تجاوز إرادة المواطن وقرار صندوق الاقتراع في إطار ازدواجية معايير واضحة، خاصة إذا أدركنا عدم وجود أية شروط على الحكومات الإسرائيلية والتي مازالت جميعها تتنكر لحقوق شعبنا وخاصة حقه في تقرير المصير، كما تستمر في الأنشطة الاستيطانية وبناء جدار الفصل العنصري وتهويد القدس وإقامة نظام من المعازل و الكانتونات ،كما تتنكر

الحكومات الإسرائيلية حتى لشروط «خرطة الطريق» المجحفة بحق شعبنا وقضيته العادلة، والتي سبق أن تحفظ شارون عليها من خلال وضع ١٤ تحفظًا تجاهها .

وعليه فقد كان جراء سياسة الحصار اضطرار حكومة حماس في غزة « التشريع » لسياسة العمل بالأنفاق في مدينة رفح على الحدود ما بين مصر وقطاع غزة ، حيث تم إدخال معظم المواد اللازمة استهلاكياً والتي بحاجة لأن يستخدمها المواطن الفلسطيني ، وبدأت أسواق القطاع تمتلئ بالبضائع المصرية ، وتقلصت البضائع والمنتجات الإسرائيلية، وإذا كانت الأنفاق قد غطت مساحة كبيرة من الاحتياج الاستهلاكي لدى المواطن في القطاع إلا أنها لم تساهم في إدخال المواد اللازمة لعملية الإنتاج والتنمية بسبب صعوبة ذلك لوجستياً ،و بالتالي بقيت أزمة الإنتاج وإعادة الإعمار تراوح في مكانها .

حسب التقديرات لبعض الاقتصاديين المتابعين [1] فإن حوالي ١٢٠٠ نفق يعمل بها ما يقرب من ٢٥ ألف موظف ما بين من يعد الأجهزة والأدوات ومن يقوم بسحب البضائع داخل النفق ومن يقوم بعملية النقل والبيع والتسويق والتخزين ، وأعمال الصيانة ... إلخ .

ثمة عدد كبير من الأطفال يعملون داخل الأنفاق جراء سوء المعيشة والبطالة والفقر والحاجة إلى العمل ، حيث يعملون في ظروف قاسية بدون ضمانات صحية أو تأمين اجتماعي جراء الضرر الذي قد يلحق بهم ، بسبب الطبيعة المجازفة للعمل في هذا المجال الذي يتعرض بين الفينة والأخرى لاستهداف من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية، ويذكر أنه قد استشهد ما يقارب ١٤٥ شخصًا جراء انهيار الأنفاق أو جراء القصف الإسرائيلي ، الأمر الذي رفع بعض أصوات منادية بحقوق الإنسان

(١) الصوراني ، غازي – ورقة حول انفاق رفح وآثارها الاقتصادية – الحوار المتمدن العدد ٢٤٩٥ بتاريخ ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٨.

لمراعاة الجانب الحياتي والإنساني والعمل على ترشيد سياسة الأنفاق بما أنها أصبحت شبه علنية ، خاصة إذا أدركنا أن بلدية رفح تقوم بالترخيص للنفق بمبلغ يقدر ب ١٠ آلاف شيكل مقابل إدخال الكهرباء داخله ، كما أن هناك آلية ضريبة منتظمة على باب خروج البضائع من الأنفاق تحصل بموجبها الحكومة على نصيبها وفق معايير ومقاييس محددة.

في الوقت الذي كان لسياسة وآلية الأنفاق ما يبررها باتجاه مقاومة الحصار والاضطرار بهدف إدخال البضائع الضرورية للمواطن الفلسطيني إلا أنها تركت تداعيات سلبية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية [١].

فقد نمت شريحة من انتجار مستفيدة من التجارة الرابحة الجديدة ، حيث يوجد فرق شاسع في سعر السلعة ما بين عملية شرائها من الأسواق المصرية وصولاً لتسويقها إلى المواطن المستهلك في قطاع غزة ، يعود هذا الفرق بطبيعة الحال لمجموعة من التجار المحتكرين ذوي الصلة مع الحركة السياسية النافذة والمسيطرة في قطاع غزة ، حيث من الصعوبة أن يسمح لأي كان بالعمل في الأنفاق إلا لشخوص موافق عليهم رسمياً على المستوى السياسي والإداري.

لقد أبرزت سياسة الأنفاق حالة من الاقتصاد غير الرسمي أو غير المنظم أو الاقتصاد الأسود الغير مؤسس أو المضبوط، وإن كان مضبوطًا فإنه لا يتم بآلية شفافة وواضحة كما أدت إلى نمو شريحة مستفيدة من هذه التجارة الرائجة الأمر الذي أبرز نخبة اقتصادية من التجار جديدة وذلك بدلاً عن الشريحة التجارية السابقة التي كانت مرتبطة بأركان النظام السابق بالسلطة الفلسطينية بالقطاع ،

(١) صغار يبحثون عن لقمة العيش بين كثبان ساخنة – أشباح أنفاق غزة يلاقون حتفهم مقابل أقل من ٥٠ دولارًا – وكالة معاً الإخبارية – بتاريخ ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

والذين كانوا يتحكمون في معابر القطاع وباحتكارات لأصناف من المواد أدرت عليها أموالاً طائلة على حساب السواد الأعظم من الفقراء حيث كانت موارد (البترول والأسمنت والحصمة) محتكرة لهؤلاء التجار بالتنسيق مع قيادات نافذة من الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة فتح السابقة في قطاع غزة .

وإذا كانت ثمة منفعة للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة عبر إدخال المواد الاستهلاكية الممنوعة من قبل إسرائيل بفعل سياسة الحصار ، فإن أحد أهداف الحصار كمنت في فك عرى العلاقة الاقتصادية بين قطاع غزة وإسرائيل وبالمقابل قذف قطاع غزة بتبعاته الاقتصادية والإنسانية على مصر والبلدان العربية في محاولة للتملص من مسؤوليات إسرائيل بحكم «وثيقة جنيف الرابعة» وبالمقابل تصدير أزمة القطاع عزبياً ، في محاولة لحرف الأنظار عن سياسة الاحتلال بوصفه الذي يتحمل المسؤولية المباشرة وراء الحصار وكل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المتولدة عنه في قطاع غزة .

وفي الوقت الذي شكل إدخال المواد الاستهلاكية حاجة للمواطن الفلسطيني فإن السوق المصرية في رفح والعريش قد استفاد ايضاً من خلال إدخال العملة الصعبة « الدولار » من القطاع الذي بموجبه يتم شراء السلعة أو المنتج من السوق المصرية الأمر الذي ساهم بتفعيل السوق المصري وخاصة في كل من العريش ورفح .

من هنا ففي الوقت الذي أثرت به قلة من التجار ذوي الصلة السياسية مع القوة السياسية النافذة بالحكم بالقطاع فإن هناك حالة من الاسترقاق للفقراء وخاصة الأطفال الذين يعملون في الأنفاق بظروف وشروط صعبة وقاسية دون ضمانات صحية أو حقوقية أو اجتماعية[1] .

(١) من وقائع ورشة عمل نظمت مع مجموعة شبابية منتقاة – معهد دراسات التنمية IDS ، بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٩.

وبصدد سياسة الحكومة في غزة تجاه الفقر ، فلم نسمع عن خطط وسياسات تساهم في تمكين الفقراء وتوفير آليات من الضمانات والحقوق لهم مثل إقامة صناديق التشغيل أو بلورة سياسات تنموية تساعد في نقل الفئات الاجتماعية الضعيفة من مرحلة الإغاثة إلى التنمية الإنتاجية، كما لم نعلم بأن الموازنة العامة كان قد خصص جزء منها لصالح التشغيل وآليات لمكافحة الفقر ، كما لم تظهر إرهاصات لبلورة تشريعات أو قوانين تحاول توفير شبكة حماية اجتماعية لصالح الفقراء والعاطلين عن العمل .

ربما هناك ظروف سياسية معقدة مثل الحصار والانقسام وعدم استعداد حكومة الضفة الغربية للتعامل مع حكومة غزة ، إلا أننا لم نر في غزة سياسة ما تساهم في حماية الفقراء أو تدمج ما بين مخرجات التعليم ومدخلات التنمية .

وبالتالي فقد بقيت الهوة واسعة ما بين شريحة جديدة مستفيدة من الحكم الجديد اقتصادياً وبما يترتب على ذلك من مكانة اجتماعية واستبدال وإحلال عن الشريحة القديمة التي كانت مرتبطة بحكومة فتح بالسابق في قطاع غزة ، وبقى الفراغ الكبير يتم تعبئته من قبل «الأونروا» والتي تغطي مساحة كبيرة من المحتاجين في القطاع يصل إلى ٨٠٪ من عدد السكان وخاصة من اللاجئين الفلسطينيين وهم الذين يعيشون تحت خط الفقر والذين يتلقون مساعدات إغاثة منتظمة من «الأونروا»، هذا إضافة إلى الخدمات المقدمة لآلاف الطلبة والمرضى في المدارس والعيادات التابعة للأونروا .

كما استمرت المنظمات الدولية سواءً التابعة للأمم المتحدة أو تلك غير الحكومية بتقديم الخدمات في مجالات مختلفة للسكان في قطاع غزة علماً بأن طابع الأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات خاصة بعد انتهاء العدوان على قطاع غزة في نهاية كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، حيث اتسم عمل تلك المنظمات بالطابع الإغاثي الخدماتي

عبر توزيع كوبونات لحصص غذائية ومواد تنظيف وأغطية ،إضافة إلى خلق برامج تساهم في فتح فرص العمل بصورة مؤقتة من خلال مشاريع تنظيف الشوارع مثلاً الأمر الذي أدى إلى انتباه المنظمات الأهلية والمحلية الفلسطينية التي بلورت ورقة موقف صادرة عن «شبكة المنظمات الأهلية» وقد عممتها على المنظمات الدولية غير الحكومية المنضوية في إطار تجمع تنسيقي غير حكومي دولي يحمل اسم « AIDA » وذلك في آب/ أغسطس ٢٠٠٩ .

تضمنت ورقة الموقف مطلبين لتلك المنظمات :

١. عدم التركيز على المشاريع الإغاثية الخدمية والتي تعمق الاتكالية، ولا تساهم بالتنمية الإنتاجية .

٢. ضرورة قيام المنظمات الدولية غير الحكومية بالتنسيق والتشاور والتعاون مع المنظمات المحلية الأهلية ذات الخبرة ودروس التعلم ، محذرين من سياسة إحلال المنظمات الدولية غير الحكومية محل المنظمات الأهلية بما يترتب على ذلك من مخاطر ستؤدي - إذا ما استمرت - إلى تجفيف المنابع المالية للمنظمات الأهلية وزج عشرات الموظفين بها في صفوف العاطلين عن العمل ، كما تضمنت ورقة الموقف مطالبة المنظمات الدولية بتفعيل نداءاتها القائمة على الضغط والمناصرة والتأثير باتجاه رفع الحصار عن قطاع غزة وتحميل إسرائيل مسؤولية ما يترتب عليه من أزمات إنسانية ذات طابع اقتصادي واجتماعي .

وفي الوقت الذي عمق الحصار والانقسام من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة إلا أنه وبصورة ربما تكون غير مقصودة أو مباشرة ساهمت في فتح فرص عمل في إطار القطاع الحكومي فهناك حوالي ٧٥ ألف موظف يتقاضون رواتب من حكومة د. فياض بالضفة الغربية ، وهناك ٥٠ ألف موظف

يتقاضون رواتب من حكومة هنية في قطاع غزة ، الأمر الذي أدى إلى توفير فرص عمل لحوالي ١٢٥ ألف موظف في قطاع غزة يساهمون بصورة نسبية في توفير مقومات المعيشة الأساسية لدى أسرهم وبتفاوت نسبي .

إلا أن استنكاف الموظفين في الوظيفة العمومية أو جزء كبير منهم عن العمل وهم الذين يتقاضون رواتبهم من حكومة فياض بالضفة الغربية قد أدى إلى إفراز أزمات اجتماعية عبر الجلوس بالبيت وعدم استثمار وقت الفراغ وإهدار الخبرات المتراكمة بالعمل وترسيخ آلية الاتكالية والانكفاء على الذات والإحباط وبما يترتب على ذلك من مشكلات أسرية واجتماعية، كما أدى إلى البحث عن وظائف جزئية بديلة ، كالعمل وبصورة جزئية في بعض المنظمات غير الحكومية أو بالتجارة أو بالسياقة العمومية، أو بإعطاء دروس خصوصية....إلخ هذا إضافة إلى إحلال نمط من الحياة الاتكالية غير الجادة ومظاهر من اليأس وتراجع قيم العمل والإنتاج.

وباستثناء تلك الشريحة المحدودة الذي يحسب جزء منها على الطبقة الوسطى وهم شريحة المدراء العامين ووكلاء الوزارة وربما الدوائر أيضاً ، ويضاف إليهم شريحة المحامين والأطباء ومدرسي الجامعات والكتاب والصحفيين فإن التقسيم الاجتماعي والطبقي أصبح محصوراً في شريحة سياسية واقتصادية تملك مفاتيح الإدارة والأمن وبالتالي الاقتصاد في مقابل سواد أعظم من الفقراء يصل إلى حوالي ٨٠٪ من عدد السكان ، حيث لوحظ أن الشريحة التجارية الجديدة المدعومة سياسياً أصبحت متنفذة اقتصادياً من خلال شراء الأراضي وهي تجارة رابحة بصورة كبيرة في قطاع غزة ، حيث محدودية مساحة الأرض في كثافة سكانية هي واحدة من الأكثر في العالم ، إضافة إلى شراء بعض المرافق العامة مثل فندق « الكومودور » على

شاطئ البحر في غزة ، هذا إضافة إلى شبه احتكار تجارة السوق المالي لفئة من التجار ذوي صلة وعلاقة مع الحكومة في قطاع غزة ، خاصة إذا ما أدركنا أن حركة حماس كانت قد أسست لعلاقة واسعة مع التجار على اختلاف قطاعاتهم (أراضي ، سوق مالي، مستهلكات، ملابس ، أحذية ... إلخ) منذ فترة طويلة في إطار سياستها الرامية إلى كسب العديد من فئات المجتمع ، وفي سياق اعتمادها على شريحة التجار مالياً ولوجستياً في مواجهة الحصار لتوفير الموارد الضرورية اللازمة لمد حركة حماس بأسباب البناء والنهوض والاستمرار[1].

وفي سياق المفاعيل المتولدة عن الحكم الجديد في قطاع غزة بقيادة حركة حماس بعد حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، فقد تبلورت نخبة جديدة ليس فقط على صعيد الحكم و الإعلام والأمن والسياسة بل أيضاً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بما يترتب على ذلك من مكانة ومميزات اجتماعية تفرضها اشتراطات وقوانين العلاقة مع أية سلطة قائمة ، و في المقابل تراجع النخبة التي كانت سائدة ومستفيدة من الحكم القديم في قطاع غزة بقيادة حركة فتح ، حيث انسحب من القطاع المئات من العناصر المرتبطة بالحكم القديم سواءً إلى رام الله أو القاهرة لأن النفوذ السياسي وربما الوجودي كان مرتبطًا عضوياً بالسلطة القديمة ، الأمر الذي دفعهم لعدم الاستمرار ومغادرة القطاع جراء التحول الناتج عن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة .

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن النخبة الجديدة سواءً التي أصبحت بالحكم أو التي ارتبطت به ، هي من الشريحة القيادية المتنفذة في حركة حماس ، وكانت معروفة كرموز سياسية أو أمنية أو إعلامية كما كان جزء لا بأس به من النخبة الجديدة

(١) اقتصاديون ورجال أعمال بغزة يؤكدون بأن الانقسام أدى لتدهور الاقتصاد الفلسطيني بشكل تام والحل يكمن في المصالحة – الموقع الالكتروني www.samanews.com بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٧.

متحدراً من أصول اجتماعية كادحة في بداية حياته السياسية ، حيث احتضنته حركة حماس ونما وتطور معها وتوفرت له الفرصة في التبوء مكانة قيادية في إدارة الوزارات والأجهزة الأمنية بعد نتائج الحسم « الانقلاب » العسكري على قطاع غزة .

لقد تعرض جزء من النخبة الجديدة إبان السلطة القديمة إلى حالة من الاضطهاد والتنكيل الأمني كما تعرض جزء آخر من النخبة في المستوى الأدنى إلى حالة من الاضطهاد الطبقي والاجتماعي والتهميش ، حيث وجدوا ضالتهم في حركة حماس بالوقت الذي لم يستطع اليسار أن يشكل بديلاً حيث بقي متشرذماً ومرتبطاً بالبنية البيروقراطية والإدارية للسلطة بقيادة حركة فتح ، هذا إلى جانب استمرارية تراجعه عن الأجندة الاجتماعية (الفقر ، الغلاء ، الفساد، هدر المال العام ... إلخ) لصالح أولوية التحالف الوطني مع حركة فتح ، في تجاوز لفهم المرحلة الجديدة التي نشأت عن اتفاق أوسلو والتي تداخلت بها المهمات الاجتماعية والحقوقية مع المهمات الوطنية والسياسية ، علماً بأن الأدبيات السياسية للقوى اليسارية كانت تؤكد دائماً على رسالتها لصالح القوى الطبقية الاجتماعية الكادحة إلا أن التوطن الحقيقي لتلك الطبقات والفئات الكادحة كان لصالح حركة حماس حيث استطاعت أن تكسب هذه الطبقات الكادحة فضلاً عن التجار من الفئة النافذة اقتصادياً .

وقد ولدت النخبة الجديدة في الحكم امتداداتها السياسية والأمنية على القطاعات الاقتصادية والصحية والتعليمية والأكاديمية والإعلامية والأهلية ، فقد لوحظ بروز أسماء جديدة في المجالات المذكورة سالفاً على حساب الأسماء التي كانت معروفة سابقاً في المجالات نفسها ، في سياق سياسة الإحلال والاستبدال والإقصاء التي تمارسها قوانين وديناميات السلطة بمفاعيلها المختلفة خاصة عند تربع حزب أوحد على عرشها .

لقد خلق الوضع الجديد من صعود بعض النخب وهبوط الأخرى جراء التحول السياسي والاجتماعي الناشئ عن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة حالة من الاضطراب والإرباك بين الأوساط الاجتماعية المختلفة ، فقد بدأت التندرات بين أوساط المواطنين عبر الحديث عن ظاهرة التعطش للسلطة بصورة أو بأخرى وإن كانت بوتائر أقل حدة ما حدث من سيناريو عندما سيطرت حركة فتح على السلطة بما يترتب على ذلك من آليات تضمن المكانة والنفوذ والمصالح والامتيازات والاحتكارات في ارتباط وثيق بخيوط السلطة ومكوناتها .

فقد حلت أسماء جديدة تذكّر بالأسماء التي مضت على المستويات السياسية والأمنية والتجارية وكأن هناك قانون مرتبط بأية سلطة يذكّر بضمان التركيز على المصالح ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من الموقع الجديد تحت شعارات ومبررات مختلفة إلا أنها تركز على المصالح الفئوية والحزبية والفردية بغض النظر عن أية شعارات أو مبررات كانت تساق سواء إبان تشكل السلطة عام ١٩٩٤ ، أو عند أي حكم جديد ، بغض النظر عن ماهيته .

إن إحدى مظاهر إفرازات حالة الاضطراب الناشئة عن التحول الجديد انزياح بعض المثقفين لصالح الحكم الجديد في لوقت الذي كانوا على علاقة جيدة مع رموز الحكم القديم ، وبروز شريحة تحاول البروز « كنخبة » إعلامية واجتماعية جديدة مرة باسم المنظمات الأهلية أو القطاع الخاص ومرة باسم «المستقلين» ، حيث تتميز النخبة الجديدة بالانفتاح على الجميع والسعي باتجاه احتلال مكانة وموقع معين في إطار حالة الاحتقان والتوتر والانقسام بين الطرفين وبغض النظر عن النوايا إلى أن الظاهرة الجديدة يكمن تفسيرها في ضعف وغياب القوى الديمقراطية والتي تطرح نفسها بديلاً لكلا الحركتين (فتح وحماس) ، وفشل المشاريع التي

حاولت إنجازها مثل و«حدة اليسار» و«تشكيل التيار الديمقراطي» .. إلخ ، إضافة إلى تأثيرات البلدان الإقليمية والدولية على شريحة من المثقفين ورجال الأعمال والعاملين في المنظمات الأهلية وسعي بعض منهم لتبوء مركز مميز بالحياة العامة ، علماً بأن تشخيص هذه الظاهرة بصورة عامة والتي تتميز عناصرها بالتأرجح وعدم الثبات والتحرك وفق أجندة المصلحة الذاتية بصورة محددة ـ مرتبط بتراجع القيم بسبب الانشداد للأجندة الذاتية والحزبية أي تراجع الثقافة الجمعية والجادة من جهة إضافة إلى الموقع الطبقي لفئة البرجوازية الصغيرة التي تتميز بالتذبذب وعدم الثبات والرغبة في الوصول إلى مواقع قيادية والانزياح والتحرك حسب توازنات القوى الطبقية وخاصة تلك النافذة بالحكم [1] إلا أن ذلك لا ينفى النوايا الحسنة لدى بعض منهم والذي يهدف إلى لعب دور وحدوي وإصلاحي بالمجتمع وخاصة في مواجهة سياسة الانقسام المدمرة بالساحة الفلسطينية .

وعليه ففي الوقت الذي أبرز الحكم الجديد غياب حالة من التوازن الاجتماعي عبر استمرارية وقوع شريحة اجتماعية واسعة تحت خط الفقر وبروز شريحة متنفذة سياسياً واقتصادياً واتساع الهوة الاجتماعية والطبقية وتفكك وتراجع الطبقة الوسطى في المجتمع لصالح حالة الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء ، فقد أبرز صعوبات في توفير مستلزمات وسائل العيش خاصة لقطاعات المرأة والشباب، حيث واجهوا العديد من التحديات دفعت قطاعاً واسعاً من الشباب للتفكر في الهجرة، وقد هاجرت بالفعل شخصيات شبابية فاعلة وبارزة من منظمات المجتمع المدني .

كما تراجع دور المرأة في المشاركة والإنتاج وأصبحت مادة للحصول على الكبونة

(١) الصوراني، غازي – التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة – رؤية نقدية – الطبعة الأولى – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ ، ص ٩٥

والسلة الغذائية ،أو البحث عن أية فرصة عمل توفر لها الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم، كما دفعت النساء خاصة الفقيرات منهن لطرق أبواب المنظمات الخيرية والإغاثية الأمر الذي أدى إلى تضاعف المعاناة الاجتماعية لدى النساء .

من الأمثلة البارزة على صعود نخب جديدة في مجالات مختلفة محل القديمة بناءً على التبدل في الحكم عبر سيطرة حركة حماس على حكومة غزة الأمثلة التالية :

- صعود «شركة الملتزم للتأمين» محل الشركات التي كانت سائدة والتي أغلقت في معظمها وذلك بوصفها فروعاً للضفة الغربية .

- تشكيل بنك وطني إسلامي جديد يديره أحد الأكاديميين العاملين في الجامعة الإسلامية الموالية لحركة حماس .

- افتتاح شركات إعلامية جديدة مثل «صفا» ، وشركة «شهاب للإعلام» وتلفزيوني «القدس» و«الأقصى» ، ومنظمات أهلية جديد مثل بيت الحكمة ، الخبراء ، إضافة إلى افتتاح بعض المراكز العاملة في مجال حقوق الإنسان مثل «منظمة التضامن لحقوق الإنسان» ، و«واعد للدفاع عن الأسرى»، إلى جانب اصدار صحف جديدة مثل «فلسطين» .

- افتتاح جامعات جديدة لتحل محل الجامعات الموجودة ، حيث تم افتتاح «جامعة الأمة للتعليم المستمر» في مقابل أو موازاة «جامعة القدس المفتوحة»، إضافة إلى محاولة السيطرة على معظم مؤسسات التعليم العالي بالقطاع .

- تشكيل تجمعات مهنية ونقابية جديدة بدلاً من التي كانت سائدة ، وذلك عبر إغلاق التجمعات القديمة كما تم في حالة « اتحاد النقابات العمالية » أو عبر السيطرة بطرق وآليات يتم تسقُط ثغرات القانون كما تم في جمعية أصدقاء المريض و« نقابة أطباء الأسنان » .

- بروز بعض الأسماء العاملة في الحقل التجاري والتي وقفت وراء شراء فندق الكمودور على شاطئ بحر غزة وأخرى تتربع على سدة التجارة المالية وكذلك تجارة الأراضي والبيوت والشقق.

- هذا إضافة للشريحة الوزارية ، وأعضاء المجلس التشريعي وقادة وكوادر الأجهزة الأمنية والقضاء ، الذين حلوا محل عناصر الحكم القديم « فتح » في المجالات المذكورة سالفاً .

إن هذه السياسة تشير إلى منهج الإقصاء والاستبدال والانتقال من فكرة المجتمع البديل أو الموازي إلى السيطرة الكاملة على كافة مبنى وهياكل ومؤسسات المجتمع لفرض « الحمسنة » على بنية وتركيبة وهياكل المجتمع، من ثم الانتقال إلى الهيمنة على الحيز العام للمجتمع .

لقد جرى ذلك على حساب ورموز وبنى وهياكل الحكم القديم في المجالات السياسية والأمنية والإعلامية والأكاديمية والاقتصادية.

لقد تعرضت فئات وقطاعات اجتماعية عديدة بسبب الحصار والانقسام إلى حالة من التراجع في تحقيق مستوى مناسب للمعيشة في إطار استمرار مسلسل الإفقار الناتج عن سياسة الاحتلال والحصار من جهة وبسبب حالة الانقسام بما يترتب على ذلك من بهتان للعمل المؤسساتي السليم واستبداله بالزبائنية السياسية حيث يؤمن دخلاً مناسباً كل من هو مرتبط بالسلطة في رام الله أو في غزة ولكن دون الانتباه للقطاعات الاجتماعية الأخرى والتي تقع خارج دائرة الاستقطاب الوظيفي الحاد بين الطرفين .

لقد كان لقطاعي الشباب والمرأة نصيب كبير من هذا التدهور وفي فقدان مقومات الأمن الإنساني الذي يعتبر أحد مرتكزات التنمية الإنسانية ، من ناحية

توفير الأمن الذاتي إضافة إلى المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، حيث تم الزج بالشباب في أتون الصراع الثنائي واستخدامهم كمادة له وتعمقت حالة الاستقطاب لديهم في إطار تحقيق المصالح الفردية ، متناسين المتطلبات الاجتماعية المشتركة للشباب والدور النقابي للحركة الطلابية الذي تراجع بوتائر كبيرة لصالح التسييس الفئوي والحزبي الضيق المرتبط مع تأمين الرسوم الجامعية والامتيازات والتسهيلات الوظيفية ما بعد التخرج إذا كان مرتبطًا بواحدة من القوتين الرئيسيتين المتنافستين .

فقد تعززت مفاهيم التعصب والذاتية والفصائلية والتآمر على حساب مفاهيم التسامح وتقبل الآخر والانحياز للقضية الوطنية ، كما دفع نسبة كبيرة من الشباب للتفكير باتجاه الهجرة والتي تصل إلى أكثر من ٤٤٪ حسب استطلاعات رأي عديدة للذين يرغبون بالهجرة الفورية إذا توفرت الظروف [١].

ويشار هنا إلى أن مجموعة من الشباب الرياديين والمتميزين المؤمنين بقضايا الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان قد غادروا القطاع باتجاه بلدان أوروبية مختلفة، الأمر الذي عكس ظاهرة عزوف شريحة من المثقفين الشباب عن المشاركة بالحياة الاجتماعية بسبب يأسهم مما وصلت إليه الحالة الفلسطينية من تردى [٢]، وعدم الشعور بتوفير مقومات لتحقيق الأمن الشخصي راهناً ومستقبلاً ، في إطار حالة الحصار والانقسام والاضطراب الداخلي وتدهور العديد من القيم والمفاهيم

(١) استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول الأحوال المعيشية ، الهجرة،الحكومة الفلسطينية ، والوضع الأمني والإصلاح – برنامج دراسات التنمية – جامعة بير زيت – استطلاع رقم ١٩ – عام ٢٠٠٤.

(٢) مقابلة مع محمد العروقي عضو مجلس إدارة منتدى شارك الشبابي بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠٠٩.

الايجابية « كالعمل الطوعي والمشاركة والديمقراطية والمبادرة والمساواة والعدالة والمواطنة وسيادة القانون » واستبدالها بمفاهيم محبطة (كالفردية ، والحزبية ، والتعصب ، وإلغاء الآخر ، والعائلية ، والقبلية ، والجهوية ، والمناطقية) إضافة إلى « التزلف والنفاق الاجتماعي ، واعتماد العلاقات الفردية ، والنزعة الاستهلاكية القائمة على « الربح السريع » ، حيث إن تلك المفاهيم الجديدة كانت انعكاساً لحالة التردي والتراجع عن مبدأ سيادة القانون ، والرجوع للمؤسسة بدلاً من آليات الإقصاء أو حل الأمور بواسطة أدوات العنف .

كما تعرضت النساء لحالة من التراجع جراء ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وازدادت ظاهرة تأنيث النساء في قطاع غزة ، وأصبح العبء عليهن مضاعفاً جراء تعرض أزواجهن للاستهداف من قبل الاحتلال عبر اعتداءاته المستمرة من اغتيال واعتقال ، إضافة إلى اضطرار العديد من الأزواج للبحث عن مورد للرزق بإحدى البلدان العربية ، أو العالمية .

حيث شهدت بلدان كمصر والأردن والسودان وموريتانيا والخليج هجرة ملموسة من الرجال سواءً رجال أعمال أو بهدف العمل في تلك البلدان من أجل تحقيق مصدر ملائم للرزق بعد أن انسدت الآفاق وضاقت الفرص في قطاع غزة جراء حالة الحصار والاستقطاب الحزبي والفصائلي الذي حرم قطاعات اجتماعية واسعة من الاهتمام والرعاية من الحزبين الرئيسيين المتنافسين على السلطة ، كما شهدت بلدان كالسويد والنرويج موجة من الهجرة وخاصة من قبل الباحثين عن العمل والذين يعيلون أُسر حيث ظنوا إمكانية توفير حياة آمنة ومستقرة اقتصادياً واجتماعياً وعلى مستويات التعليم والصحة لهم ولأبنائهم إضافة إلى شريحة لا بأس بها من الشباب الذين غادروا واستقروا في تلك البلدان وغيرها من البلدان الأوروبية ، حيث أدت تلك الظروف إلى تحمل المرأة لمسؤوليات كبرى تمثلت في

العمل الإنتاجي سواءً الزراعة أو الخدمات أو الوظيفة العامة ، إضافة إلى العناية بالأسرة وبالمنزل وبعملية التربية الأسرية ، وقد تضاعفت معاناة المرأة الفقيرة عندما أصبحت تطرق أبواب العديد من المؤسسات الخيرية بحثاً عن المساعدة أو الكوبونة، في الوقت الذي لا يستطيع الزوج العاطل عن العمل من الذهاب إلى تلك المؤسسات حرصاً على « كرامته » ، تاركاً إهدارها أو خدشها للمرأة سواءً الزوجة أو الأخت أو الابنة ،بما يترتب على ذلك من معاناة نفسية إضافة للمعاناة الجسدية وما يتبع ذلك من التعرض لمعاملات خشنة أحياناً وقاسية أحياناً أخرى .

لقد استمرت نسبة مشاركة المرأة بالعمل في قطاع غزة متواضعة جداً ، فهي لا تتجاوز الـ ١١٪ من حجم القوى العاملة ، وما زالت المرأة تعمل بالأعمال النمطية والتقليدية مثل: (السكرتارية ، ورياض الأطفال ، والخياطة ، والزراعة ، والتمريض ، التدريس) ونسبة قليلة من النساء ، اللاتي حصلن على فرصتهن وتم توفير المقومات المناسبة لهن لكي تصبح المرأة طبيبة أو مهندسة أو محاسبة أو محامية ... إلخ، حيث ما زالت نسبة مشاركة المرأة في العمل متدنية ، رغم ارتفاع نسبة المرأة المتعلمة ، إلا أن ذلك لم ينعكس على فرص العمل التي بقيت ذكورية الطابع ، كما أنها تخضع للتمييز وعدم المساواة منذ الصغر في إطار تفضيل الذكر على أخته الأنثى في إتاحة المجال له في تحقيق فرص أفضل في التعليم والصحة والثقافة والتنقل وتملك الأصول والموارد الأمر التي تحرم منه المرأة ، تحت مبررات تكمن في مسؤولية الذكر عن الأسرة عند كبر أبوية ، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق عملية التهميش والإقصاء للمرأة ، وينعكس ذلك سلباً على مشاركتها في الحياة السياسية والنقابية والأهلية والمجالس البلدية والأحزاب كنتاج طبيعي لظاهرة التهميش والإقصاء والاستبداد [1].

(١) أبو رمضان، محسن مقال بعنوان « تأنيث الفقر في فلسطين وآليات تجاوزه » – ورشة عمل منظمة من قبل طاقم شؤون المرأة بتاريخ ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٩.

لقد تعمقت عملية تهميش المرأة جراء سياسة التنميط الثقافي التي تحاول حكومة حركة حماس في غزة تطبيقها على النساء والمجتمع من خلال بعض الخطوات والإجراءات في إطار قانون العقوبات وعبر محاولة فرض الحجاب على المحاميات عند الترافع وعلى الفتيان في المدارس وأخيراً منعهن من ركوب (الماتورسايكل) أو الدراجة النارية [1].

كما برزت ظاهرة تعدد الزوجات بسبب فقدان العديد من النساء للمعيل جراء الاستشهاد أو الاعتقال أو الإعاقة الجسدية ، الأمر الذي شجعته حركة حماس بما أن ذلك مبرراً عقائدياً وفي إطار صيانة المرأة المسلمة والحفاظ عليها، إضافة إلى حقوق الرجل المكفولة والتي تضمن له الزواج بأربعة ، خاصة في ظل مبررات مختلفة منها حاجة المرأة بسبب الفقر، أو الظروف الخاصة التي يعيشها الرجل في أسرته والتي يضطر من خلالها إلى البحث عن زوجة أخرى مؤلفاً حججًا ومبررات مختلفة كل ذلك بمسوِّغ تطبيق الشريعة أي محاولة فرض نموذج «الاسلمة » بعد أن أصبحت حركة حماس مطمئنة لسيطرتها على المؤسسات الرسمية والمحاولات الجارية على قدم وساق ولكن بتدرج لحسم بعض المؤسسات المدنية وخاصة تلك المرتبطة بحركة فتح .

ويذكر أن مشاركة كل من قطاعي الشباب والمرأة في المؤسسات الحزبية أو الأهلية التابعة لحركة حماس ربما تكون أكثر من المؤسسات التي تتبنى الفكر الديمقراطي أو العلماني ، وهذا يعكس أزمة في أطر وهياكل القوى الديمقراطية والعلمانية واستمرارية لهيمنة الثقافة الابوية والذكورية من جهة ، كما يعكس اهتمام حركة حماس بهذين القطاعين الهامين اجتماعياً ، إلا أن هذا الاهتمام لا ينعكس ايجابيا على تبنى هذين القطاعين لثقافة المواطنة المتساوية والمتكافئة ولفلسفة

(١) شرطة حماس تمنع النساء من ركوب الدراجات النارية - نبأ نيوز - ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٩.

المشاركة الاجتماعية كجزء من منظومة المفاهيم الديمقراطية والتي تقر بالآخر وتؤمن بثقافة التسامح، أي أن تمثيل الشباب والنساء في المواقع التنظيمية لحركة حماس لا يعنى بالضرورة تعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطبيقها في بنية الحركة ، بقدر ما يعنى أن هناك حراكاً نشيطاً في مؤسسات الحركة ، خاصة أن التمثيل يجب ان يرتبط بالمفاهيم الثقافية ، فإذا كان لدى امرأة أو شاب نفوذاً سياسي ولكنه لا يؤمن بالحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة فهذا لا يعنى أن هناك حراكاً تقدمياً بل على العكس، حيث يتم استخدام تمثيل هاتين النقطتين الهامتين كتبرير للحراك الديمقراطي الداخلي أمام الرأي العام ليس إلا .